سيكولوجية رفض الأخر

ظاهرة اللاتسامح وتأثيرها على حقوق الإنسان

إعداد

محمد مختار محمد

تحرير

شريف عبد الحميد

ملخص تنفيذي

يشهد العالم في الآونة الأخيرة انتشار لمظاهر عدم التسامح والتعصب سواء من خلال تزايد خطابات الكراهية ضد الأجانب أو شيوع نزاعات قومية عدوانية مع عدم التسامح الديني والطائفي وهو ما خلق حالة من العداء للأقليات الدينية والعرقية بسبب أفكارهم وآرائهم التي يؤمنوا بها. هذا ناهيك عن تصاعد تسونامي الكراهية تجاه اللاجئين في بعض المجتمعات مع تزايد أعمال التحريض ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب نشاطهم. يأتي هذا بالتوازي مع رفض الأفكار النسوية والتحزب ضدها، وهي كلها أعمال يشكل القاسم المشترك فيها هو **عدم التسامح مع الأفكار والآراء سواء كانت دينية أو عرقية أو سياسية أو جندرية**. كما أنها تضع حقوق الإنسان على حافة الهاوية وتنبري لما يوشك أن يقع من جرائم حقوقية بحق قطاعات عريضة من المواطنين الأكثر ضعفًا قد تصل إلى الإبادة الجماعية وهو ما تؤكد عليه الوقائع التاريخية إذ تكشف أن العنصر المشترك بين كافة الجرائم المروعة التي هزت ضمائر العديد من المواطنين بالعالم عند حدوثها كان غياب ثقافة التسامح وانتشار خطاب التعصب الأعمى مما قاد المواطنين إلي ارتكاب بشائع حقوقية مروعة أودت بحياة الكثيرين. ورغمًا عن الجهود الدولية لنشر ثقافة وقيم التسامح من مبادرات للقادة الدينين لتعميق فهم الأخر إلي جانب تحركات منظمات المجتمع المدني لتوضيح العواقب الوخيمة لاستفحال عدم التسامح، لا يزال العالم يندفع نحو كوارث إنسانية محققة الحدوث بفضل استمرار استخدام الأديان والشعارات القومية لتعزيز العداء تجاه فئات معينة بدلاً من نبذ التعصب وتعزيز مبادئ التسامح. ولهذا وبمناسبة اليوم العالمي للتسامح تناقش مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في هذه الورقة ظاهرة عدم التسامح المنتشرة حول العالم في ضوء توضيح مظاهرها وتأثيرها على حقوق الإنسان مع توضيح أهم الجهود الرامية إلي القضاء عليها والدروس المستفادة مع تلك الجهود وذلك في محاولة منها لوضع جملة من التوصيات قد تكون النواة الأساسية لوضع استراتيجية تسهم في الحد من الظاهرة.

استراتيجيات التعصب: نظرة عامة عن انتشار ظاهرة اللاتسامح

لا تنفك الأجراس تُقرع للإنذار من التصعيد غير المبرر لمظاهر عدم التسامح على مستوى العالم في الآونة الأخيرة، لكنها لم تجد آذانًا صاغية بالشكل الكافي على ما يبدو، إذ تنتشر الأفكار المعادية الداعية إلى عدم قبول التنوعات الثقافية والعرقية والدينية والسياسية والجندرية واعتبارها تهديدًا خطيرًا يجب مواجهته بالقوة الغاشمة أن لازم الأمر. ويتجلى هذا الأمر بكل وضوح في تزايد مظاهر كراهية الأجانب والنزاعات القومية العدوانية فضلاً عن استفحال مظاهر التعصب الديني وما يرتبط بها من استبعاد وتهميش للأقليات الدينية من المجتمعات. هذا بالإضافة إلي الإفراط من أعمال العنف والترهيب ضد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتبنوا أفكار وآراء

سياسية مخالفة للآراء الحكومية، ناهيك عن زيادة موجات الكراهية ضد اللاجئين باعتبارهم يحملوا أفكار مختلفة عن السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمعات التي يعيشوا بها، يأتي هذا بالتزامن مع استمرار تنامي الأفكار المعادية للنسوية وترى فيها تهديد حقيقي لثقافة المجتمع.

وعلى هذا النحو تشير السياقات السابقة أن ظاهرة عدم التسامح تهدد فعلاً بعواقب كارثية على حقوق الإنسان، سيقع العبء الأكبر منها إلى حد بعيد على الفئات الضعيفة، إذ تؤكد الوقائع والتقديرات التاريخية أن خطابات عدم التسامح والتعصب كان شرطًا أساسيًا لحدوث الفواجع والمآسي الإنسانية في كثيرًا من الأحيان، فكثير من الجرائم والانتهاكات المروعة التي هزت ضمائر العديد من المواطنين بالعالم عند حدوثها بدأت بقدر كبير من التعصب وعدم التسامح، وخير مثال على ذلك الإبادة الجماعية المرتكبة ضد أقلية التوتسي في رواندا عام 1994 والتي بدأت بانتشار واسع لخطابات التعصب ضد التوتسي إتباعها عمليات للقتل الجماعي والاغتصاب الممنهج للنساء ناهيك عن الإفلات التام من العقاب للمسئولين عن تلك الإبادة[1]، ولهذا فالآثار السلبية لعدم التسامح تمتد إلي التأثير على جملة من الحقوق الإنسانية يمثل أهمها الحق في الحياة فضلاً عن الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية الأخرى والمنصوص عليها في المواثيق الدولية.

ورغمًا عن ذلك لا تزال الجهود الدولية العالمية تعمل على تعميق مبادئ وأفكار التسامح على وجه الخصوص تلك المتعلقة بقبول الأديان والثقافات والعرقيات المختلفة، إذ نرى بكل وضوح الدور الفعال للفن في تعميق قبول الآخر ثقافيًا إضافة إلى توضيح العواقب الوخيمة لعدم التسامح وانتشار التعصب على المجتمع، هذا فضلاً عن الدور التوعوي بالأفكار الشاذة التي تحتاج إلى تقويم، وفى ذات الصعيد يلعب القادة والزعماء الدينيون دورًا أساسية في إعادة بناء مفاهيم التسامح العالمي والسلام ناهيك عن تعميق الحوار الجاد والمتفاهم ما بين الأديان لدرء التعصب وتعزيز التسامح، وفى ذات الشأن تقوم منظمات المجتمع المدني بأنشطة عدة لتعميق التربية من أجل التسامح وذلك في محاولة منها لإزالة كافة مظاهر التعصب الداخلي بالمجتمعات من تنميط ووصم الأفراد المنتمين إلي الأقليات العرقية والدينية أو تلك الإهانات والدعابات العنصرية المنتشرة في سياق التقاليد المجتمعية.

وفى خضم ذلك وبمناسبة احتفال العالم باليوم العالمي للتسامح الذي يوافق 16 نوفمبر من كل عام، تناقش مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في هذه الورقة مفهوم التسامح وموقعه القانوني في نصوص المعاهدات والمواثيق القانونية الدولية، هذا بالإضافة إلي توضيح أهم مظاهر عدم التسامح المنتشرة بالعالم وتعطي كذا نماذج لكل مظهر على حدى وذلك في محاولة منها لرصد سمات التعصب وعدم التسامح للحد منها، كما تلقى الورقة الضوء على أهم الجهود الدولية الرامية إلي نشر ثقافة التسامح لاسيما جهود منظمات المجتمع المدني وهو ما يقودها إلي وضع توصيات تمثل في جوهرها مبادئ خارطة طريق وبادرة أمل نحو نشر التسامح الديني والعرقي والسياسي في كافة أنحاء العالم.

[1] مسؤول أممي يحذر من خطاب الكراهية: الكلمات تقتل مثل الرصاص، أخبار الأمم المتحدة ، يونيو 2019 ، https://bit.ly/3iUJscN

محددات قانونية : مفهوم ظاهرة التسامح في ضوء المواثيق الدولية

ينص القانون الدولي ومجموعة الإعلانات والاتفاقيات الدولية على مجموعة من المواد التي تشجع على ممارسات التسامح كونها تشكل حجر الزاوية في تعزيز واستدامة السلام داخل المجتمعات المتنوعة عرقيًا ودينيًا وثقافيًا، إذ تؤكد ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على أهمية التسامح في تعزيز السلام وحسن الجوار[2]، كما تشير الفقرة الثانية من المادة 26 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على دور التربية في تعزيز التسامح والتفاهم بين كافة الشعوب والجماعات العرقية والدينية[3]، علاوة على ذلك تؤكد المادة الثالثة عشر من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على دور التعليم في توثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم[4]، بيد أن إعلان ديربان لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أكد في كثير من مواده على ضرورة مكافحة الظواهر المرتبطة بظاهرة اللاتسامح مثل العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب[5]، وهو ذات الإطار الذي رمت إليه المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري إذ حظرت نشر الأفكار القائمة علي التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية وما يتضمنها من دعوات للكراهية والعنف تجاه المجموعات العرقية والدينية[6]، كما أكدت المادة 20 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدينة على حظر التحريض على الكراهية والعنف والعداء بما في ذلك حملات التحريض التي تؤدي إلي حدوث عنف ضد فئات معينة في المجتمع والقائمة على رفض ثقافة الأفكار وعدم التسامح معها[7]، الجدير بالذكر أن خطابات الكراهية القائمة على عدم قبول الأفكار الدينية والقومية تعد أكبر مظاهر اللاتسامح.

وعلى كل حال يعتبر إعلان مبادئ التسامح لعام 1995 هو أعلي وثيقة قانونية دولية ناقشت قضية التسامح من كافة جوانبها إذ عرفت التسامح على "أنه احترام القبول والتقدير لكافة الثقافات المتنوعة فالتسامح هو موقف عادل وموضوعي ومتساهل تجاه أولئك الذين تختلف آرائهم ومعتقداتهم وممارساتهم وأصولهم العرقية أو الإثنية"، كما أكدت مبادئ الإعلان في ذات السياق على ضرورة إلا يعني التسامح التساهل في الحقوق الأساسية الإنسانية أو يؤدي للتنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف، ليس هذا فحسب بل اعترف الإعلان بدور الدولة في إنقاذ القوانين والتشريعات التي تضمن مكافحة مظاهر عدم التسامح بالمجتمع، مع التأكيد على الدور الرائد للتسامح في تعزيز السلام داخل الأسرة فضلاً عن اعتبار التعليم ضرورة ملحة لنشر التربية على قيم

[2] ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)، الأمم المتحدة ، https://bit.ly/30seNNd

[3] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة ، https://bit.ly/2WYsa23

[4] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة ، https://bit.ly/30lxpyz

[5] Durban Declaration and Programme of Action (2001) ،Office of the United Nations High Commissioner. https://bit.ly/3oqqRXp

[6] الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، https://bit.ly/2ElxhE1

[7] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا ، http://bit.ly/31BW3p0

تسامح المجتمعات وتوضيح العواقب الوخيمة لانتشار التعصب. وفى الأخير حدد الإعلان يوم 16 نوفمبر من كل عام يومًا عالميًا للتسامح[8].

على صعيد أخر حددت الأمم المتحدة خمسة طرق أساسية لمكافحة التعصب تأتي على رأسها ضرورة إصدار القوانين المختلفة التي تكافح الظواهر المترتبة على اللاتسامح، فضلاً عن التأكيد على دور التعليم كأداة في محاربة السلوكيات غير المتسامحة مع تقويم ودحر مظاهر عدم التسامح، هذا بالإضافة إلي ضرورة إتاحة المعلومات حتى لا نسمح باستغلالها من قبل بعض الأشخاص للتلاعب بالرأي العام وهو ما قد يسفر عن عواقب حقوقية وخيمة، هذا ناهيك عن تذكية الوعي الفردي لاسيما ضد النكات العنصرية والوصم والشتائم مع تعزيز الأعمال المحلية اللاعنيفة في مواجهة ظواهر التعصب المختلفة كتنظيم الحملات الإعلامية التوعية[9]. **ومن خلال ما سبق تشير ماعت إلى أن المقصود بظاهرة اللاتسامح هو موقف يعني ببساطة عدم التساهل الذي يصل إلي حد الرفض مع كافة الآراء والمعتقدات والممارسات والأصوليات العرقية والأثنية للأشخاص المختلفين معانا، وقد يتطور هذا الرفض لاحقًا إلي أعمال للعنف والكراهية تفضي إلي انتهاكات حقوقية جسمية.**

مسارات التعصب: تنامي ظواهر عدم التسامح على مستوى العالم

يشهد العالم في الآونة الأخيرة حالة من انفلات زمام التعصب والتطرف، مع رفض كثيرًا من الحكومات والحركات السياسية والإعلاميين وأصحاب الرأي المؤثر وحتى القادة الدينيون وبالتابعية المواطنين للآراء والأفكار والمعتقدات المختلفة عنهم سواء كانت تلك الأفكار دينية أو عرقية أو سياسية أو حتى جندرية يتم سحقها وعدم الاعتراف بصحابها وهو ما يمثل قمة التطرف وعدم التسامح، إذ تسللت لغة الإقصاء والتهميش وعدم قبول الأخر في خطابتهم وممارستهم، الأمر الذي أسفر عن تصاعد في الانتهاكات الحقوقية لقطاع عريض من الفئات الأكثر ضعفًا على وجه الخصوص المنحدرين من الأصل الإفريقي والأسيوي في المجتمعات الغربية إضافة إلي المسلمين، فضلاً عن الأقليات الدينية في آسيا والأقليات العرقية في نواحي متفرقة بمنطقة الشرق الأوسط لاسيما في إيران وتركيا، ولهذا يمكن تقسيم مستويات اللاتسامح التي غمرت العالم على أساس عدم تقبل الأفكار والتصورات والإيديولوجيات الدينية والفكرية والعرقية والجندرية على النحو التالي:-

أولاً: على مستوى تقبل الأفكار القومية والعرقية فهناك تصعيد غير مبرر تجاه الأقليات العرقية والقومية سواء كان ذلك بناء على اللون أو العرق أو الفروق الأثنية والثقافية ليس هذا فقط بل لا يتم التسامح مطلقًا مع الأفكار المختلفة والتي تحمل مورثًا ثقافيًا لبعض الفئات العرقية ولم يسمح لهم بالحديث عنها بشكل علني لاسيما في المجتمعات التي تلعب فيها الشعارات الخاصة

[8] إعلان مبادئ بشأن التسامح، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منستوتا، https://bit.ly/3c6vWOO

[9] International Day for Tolerance - 16 November. Geneva International Centre for Justice. https://bit.ly/3ncFxda

بالقومية الوطنية دورًا في تنظيم شئون المجتمع إضافة إلي تمتعها بقدر من عدم التماسك الاجتماعي، وتدل كثيرًا من الحوادث والأمثلة على مثل هذه الممارسات غير المتسامحة مع الأخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لايزال الأفارقة أو الذين ينحدرون من أصل أفريقي يعانوا من أشد أنواع العنصرية وعدم القبول بالمجتمع وذلك بسبب لون بشرتهم فالعدالة العرقية غابه إلي حد بعيد، هذا فضلاً عن عدم تكافؤ حظوظهم في الوصول إلي الفرص والموارد والسلطة، ولعل حادثة مقتل جورج فلويد في 25 مايو 2020 وما أعقبها من احتجاجات جاءت لتذكر العالم بقدر عدم التسامح الواقع على الأشخاص المنحدرين من أصل إفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية [10]، وفى هذا الإطار خلصت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في العام 2019 أن الأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية في فلندا يعانوا من أعلي مستويات العنف والكراهية منذ العام 2015[11].

وفى تركيا لا يختلف الأمر كثيرًا إذ تواجه الأقلية العرقية الكردية صعوبات عند التعبير عن الأنماط الثقافية المختلفة الخاصة بهم على وسائل التواصل الاجتماعي في ظل ثقافة عدم التسامح مع كل ما هو كردي بل ورفضه في كثير من الأحيان، فعند نشر صورة أو رمز أو منشور يحمل الثقافة الكردية يواجه صاحبه تهديدات بالقتل والوصف بالخيانة، فعلى سبيل المثال عندما قامت المواطنة الكردية خذ هيلين بنشر صورة لها ترتدي ماسك طبي عليه صورة لرمز ثقافي كردي كتعبير منها عن هويتها الثقافية قوبلت بتهديدات بالقتل لعدة أشهر وتلقت آلاف الرسائل العشوائية التي تهدد حياتها لمجرد كونها كردية كما لا تزال هذه التهديدات بالقتل مستمرة من حسابات مختلفة لمواطنين أتراك على حسابها بموقع توتير وذلك منذ نشرها الصورة بأغسطس 2020[12].

وفى إيران تواجه الأقليات العربية قدرًا من عدم التسامح والتمييز على أساس انتمائهم للعرق العربي، ويتجلى هذا التمييز بكل وضوح في نقص الخدمات المقدمة إليهم من قبل الحكومة ناهيك عن تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بل وقمع تجمعاتهم السلمية في حالة الاعتراض على الأوضاع، ولعل معانتهم من نقص المياه التي ظهرت في يوليو 2021 بسبب قيام الحكومة الإيرانية بتغيير مجرى نهر كارون الذي يمر عبر أرضيهم بل واستخدام القوة المفرطة في فض التظاهرات المناهضة لهذا القرار يؤكد على أن الحكومة الإيرانية لا تتسامح مع المكونات العربية ولاتتقبل ثقافتها كما أنها بالمقابل ترى فيها تهديدًا لسياقها الاجتماعي والثقافي والوطني[13].

وفى خضم ذلك تصاعدت موجات الكراهية وأعمال العنف مؤخرًا ضد اللاجئين في كثير من الدول لاسيما تلك التي تعاني من تردي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ تلقي هذه الحكومات باللوم على اللاجئين في تردي تلك الأوضاع وهو ما يسهم في تأجيج كراهيتهم وعدم قبولهم في المجتمعات، فلا يتم التسامح معهم باعتبارهم تهديد خطير لمواطني البلاد، ففي لبنان على سبيل المثال يري رئيس البلاد ميشيل عون أن نزوح أعداد كبيرة من السوريين في لبنان زاد من تردي

---

[10] تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للإفريقيين المنحدرين من أصل إفريقي من الاستخدام المفرط للقوة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ، مجلس حقوق الإنسان ، يوليو 2021 ، https://bit.ly/3Ho1Kgj

[11] نشر السلام ومكافحة خطاب الكراهية، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، يونيو 2021 ، https://bit.ly/3nc1PM4

[12] Helinheseni .Twitter .https://bit.ly/3qNmRAC

[13] كيف تمارس إيران سياسة التمييز ضد عرب الأحواز؟، 24 ، يوليو 2021 ، https://bit.ly/3cao3b5

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في محاولة منه لتبرير فشل الحكومة وإخفاقها المتكرر. وتأجج هذه العمليات من حالة العنف والعنصرية تجاه هذه الفئات بالمجتمع اللبناني[14]. وفى تركيا لا يختلف الأمر كثيرًا إذ قام عدد من السياسيين بحملات لفرض قيود أكثر صرامة على اللاجئين، مما ساهم في ازدياد مشاعر الكراهية تجاه اللاجئين وخاصة السوريين منهم كونهم يشكلون النسبة الأكبر في البلاد، ولعل أحداث العنف في حي ألتينداغ بأنقرة التي تعرضت فيها ممتلكات السوريين للتخريب والحرق تكشف بكل وضوح عن حالة عدم التسامح مع اللاجئين[15].

ثانيًا: على مستوى تقبل الأفكار الدينية لايزال عدم التسامح مع الأفكار الدينية والتصعب ضدها وعدم تقبلها في كثير من المجتمعات سببًا رئيسًا في أعمال العنف والاضطهاد والتصفية القائمة على أساس الدين، ففي الصين يتعرض المسلمين للتهجير القسري كذلك يحرموا من إقامة شعائرهم الدينية مع عدم قدرتهم على بناء دور العبادة الخاصة بهم في مناطق بعينها، ليس هذا فحسب بل تحتجز الصين الألاف من المعتقلين المسلمين لديها بسبب ميولهم الدينية هذا إلي جانب تقيدها لحرية تنقلهم وأجبرهم على العمل القسري، الجدير بالذكر أن كل هذه الانتهاكات التي يتعرض لها أقلية الإيجور المسلمة تعتمد بالأساس على عدم تسامح الحكومة الصينية مع مبادئ وتعاليم وتقاليد الدين الإسلامي[16].

على الجانب الأخر وفى القارة الأوروبية باتت السلامة الجسمانية والنفسية لكثيرًا من المسلمين في خطر في ضوء تصاعد التصريحات المعادية لهم من تيارات اليمين المتشدد وكذلك من الشخصيات والحركات الشعبوية وذلك لتحقيق أهداف سياسية على حساب حقوق الإنسان، فعلى سبيل الذكر بلغ عدد الهجمات التي طالت مسلمين أو رموزا إسلامية في ألمانيا نحو 1026 حالة في عام 2020 فقط وذلك بسبب خطابات الكراهية والعنصرية وعدم التسامح ضد المسلمين في ألمانيا[17]، كما كشفت بيانات صادرة عن وزارة الداخلية البريطانية أن ما يقرب من نصف ضحايا جرائم الكراهية في إنجلترا وويلز للعام 2020 / 2021 كانت من المسلمين[18]، وهذا يعني أن ناقوس الخطر قد دق إيذانًا بالوضع المزرى من عدم التسامح مع الأفكار الإسلامية بالمجتمعات الأوروبية.

ثالثًا: على المستوى السياسي لا تتسامح كثيرًا من الحكومات مع المعارضة السياسية ونشطاء حقوق الإنسان وحتى الصحفيين الذين ينتقدوا الأداء الحكومي والسياسي، ولهذا فهي تقود ضدهم جملة من حملات التضليل الإلكتروني والإعلامي المنسقة والهادفة إلي تأجيج الرأي العام ضدهم لعدم الثقة في آرائهم ويمثل هذا قمة اللاتسامح مع الأفكار السياسية المختلفة والمناهضة، وفي أغلب الأحيان فإن هذه الحملات تهدف إلي إسكات أصوات هؤلاء المعارضين من خلال وصفهم بمفردات للتخوين والتشكيك في ولائهم الوطني، ناهيك عن المضايقات والإساءات المكثفة والمستمرة المشوبة أحياناً بعبارات عنصرية قد تحمل كذلك الطعن في سلوكهم الأخلاقي.

---

[14] عفواً بيروت ومعذرة، العربي الجديد ، يونيو 2021 ، https://bit.ly/3mCgOyH

[15] اللاجئون السوريون في تركيا ما دور الأحزاب التركية في تأجيج مشاعر العداء ضدهم؟، بي بي سي العربية ، سبتمبر 2021 ، https://bbc.in/3nczyVC

[16] اضطهاد الأقليات الدينية وأعمال العنف بناء على الدين في أسيا، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، أغسطس 2021 ، https://bit.ly/2YOYaKY

[17] هجمات عبر الانترنت وأخرى واقعية مخاوف المسلمين في أوروبا، تي دبيلو نيوز، https://bit.ly/3kzc77n

[18] بريطانيا: المسلمون هم الأكثر تعرضا لجرائم الكراهية، تي أرت تي ، أكتوبر 2021 ، https://bit.ly/30nljVE

وفي غمرة ذلك يتعرض كثير من الصحفيين والمعارضين لحملات تمثل عدم التسامح مع أفكارهم السياسية وقد تضعهم في المستقبل على شفا الموت المحقق جراء استهداف المواطنين لهم. ففي أغسطس 2021 تعرضت الصحفية اللبنانية يمنى فواز لحملة كراهية من بعض أنصار حزب الله والتيار الوطني الحر في محاولة لترهيبها وإسكاتها وأجبرها على السكوت وعدم توجيه الانتقادات للطرفين وذلك في سياق عدم تسامحهم وقبولهم لأفكارها السياسية[19]. وفى تركيا تعرضت الصحفية كانان كايا في 20 مارس 2021 للتهديد بعد نشر رأيها على مواقع التواصل الاجتماعي حول الانسحاب من اتفاقية إسطنبول إذ قام مستخدم إنترنت مجهول بتهديد الصحفية برسالة صوتية مباشرة لترهيبها للعدول عن رأيها المناهض للاتفاقية[20]. على الجانب الأخر وفى تونس انتقدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين سياسة عدم التسامح التي تنتهجها الأجهزة الأمنية إزاء الآراء المعارضة لها والتي تصل في بعض الأحيان إلي حبس الصحفيين[21]. وعلى هذا النحو قتل الناشط الحقوقي لقمان سليم في منطقة النبطية جنوب لبنان بستة رصاصات من مجهول في فبراير 2021 في ظل عدم تسامح كافة التيارات السياسية اللبنانية مع آراءه وأفكاره وهو ما لا يدعى مجالًا للشك أن اغتياله جاء كردة فعال واضحة لخطابات وممارسات العنصرية التي واجها بالآونة الأخيرة[22].

رابعًا: على المستوى الجندري لا تظل النسويات هم الحلقة الأضعف التي تعاني من عدم التقبل في المجتمعات الثقافية التقاليدية، إذ يرى كثير من المحافظين والقادة الدينيون فيهم تهديدًا للمجتمع ولهذا لا يتم التسامح مع أفكارهم بل يتم استهداف بعضهن بسببها. ففي يناير 2021 انتشرت بعض الرسائل على موقع توتير للتواصل الاجتماعي تطالب بوضع الفكر النسوي في قائمة الإرهاب بسبب خطورته على المجتمع[23].

وتشير جملة الأحداث السابقة إلي العواقب الوخيمة لظاهرة اللاتسامح على حقوق الإنسان، إذ يتعرض الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للانتهاك. وتوضح حادثة القتل الجماعية خارج إطار القانون لحوالي 51 شخصًا من المدنيين بهجوم على مسجدين بنيوزيلندا في مارس 2019 والمبنية على أساس رفض الأفكار الإسلامية وعدم القبول بها هذا التأثير[24]. وعلى الجانب الأخر تشير مستويات الاعتقالات التعسفية التي يتعرض لها المسلمين الإيجور من قبل أجهزة الأمن الصينية بسبب الأفكار الدينية ومعتقداتهم وعدم تقبلها انتهاكًا للمادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية[25]. كما أن حملات التضليل الإعلامي وخطابات التشهير المبنية على عدم التسامح مع الأفكار السياسية من قبل بعض الحكومات والتي يتعرض لها جملة كبير من النشطاء السياسيين تخالف حرية الرأي والتعبير وتقيدها إلي حد كبير. على الجانب الأخر يمثل فض التجمعات السلمية بالقوة لكثير من الأقليات

---

[19] لبنان مراسلون بلا حدود تدين حملة الكراهية التي تطال الصحفية يمنى فواز، مراسلون بلا حدود ، أغسطس 2021 ، https://bit.ly/3GKTlxT

[20] TURKEY CFWIJ CONDEMNS THE BRUTAL THREATS AGAINST JOURNALISTS CANAN .Womeninjournalism .March, 2021https://bit.ly/3syy73i

[21] نقابة الصحفيين تطالب بالتحقيق في تحريض أمنيين ضد وصال الكسراوي وأمين قارة، شمس ، أكتوبر 2020 ، https://bit.ly/3sTlobO

[22] لبنان: يجب وضع حد للهجمات والتهديدات ضد قاض ي التحقيق في انفجار بيروت ، جميعة الحقوقيين الدوليين، أكتوبر 2021 ، https://bit.ly/3q5CZ2j

[23] وضع يرثى له سعوديات يواجهن النسويات خطر، الحرة ، يناير 2021 ، https://arbne.ws/3c6XLqe

[24] هجوم نيوزيلندا منفذ الهجوم على المسجدين أراد قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص، بي بي سي العربية ، أغسطس 2021، https://bbc.in/3FktLUt

[25] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منستوتا ، http://bit.ly/31BW3p0

العرقية التي تعترض على سوء أحوالها والتهميش الذي تتعرض لها اعتداء على حرية التجمع السلمي المنصوص عليه في المادة 21 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية[26]، وفي نهاية المطاف فإن التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي تتعرض له الأقليات العرقية والدينية والمبني على رفض أفكارهم وآرائهم بالمجتمعات يمثل مخالفة صريحة لكثير من بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تكثيف جهود تعزيز التسامح على المستوى الدولي

يتمثل أحد المتغيرات التي يشهدها العالم بالفترة الأخيرة في تصاعد الاهتمام بالمبادرات المتنوعة الهادفة إلى تعزيز قيم التسامح فضلاً عن توضيح العواقب الوخيمة لعدم التسامح وانتشار التعصب على كافة فئات المجتمع، فعلى مستوى الحكومات بدأت كثيرًا منها بفرض قوانين لمكافحة الظواهر المرتبطة بانتشار عدم التسامح، ففي العام 2018 أقرت الحكومة الألمانية قانون الإنفاذ الشبكي الذي يعطي مزيد من الآليات الشفافة لمكافحة التطرف العنيف والتعصب عبر الأنترنت والتي من بينها توفير إجراءات إلي المستخدمين بشأن سهولة الإبلاغ عن المحتوى الذي يحمل مواد تحض على الكراهية مع تبليغ الشخص الذي يقدم الشكوى وصاحب المحتوى بأي قرار يصدر بخصوص الشكوى إلي جانب تقديم أسباب القرار النهائي إلى المشتكي وصاحب المحتوى[27]، وفى فرنسا تم اعتماد قانون من قبل الجمعية الوطنية للتصدي لانتشار خطاب الكراهية على الإنترنت من خلال إشراك مشغلي المنصات ومشغلي محركات البحث ومستخدمي الإنترنت ومقدمي خدمات الإنترنت وذلك في 13 مايو 2020، الجدير بالذكر أن هذا القانون يعد امتداد لمدونة قواعد السلوك التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في مايو 2016 بالتعاون مع شركات الأنترنت ميكروسوفت وتوتير وفيس بوك واليوتيوب للحد من انتشار خطابات الكراهية بكافة أشكالها على الأنترنت[28].

وعلى صعيد أخر يلعب الفن دورًا هامًا في تعزيز قيم التسامح ومكافحة الأفكار المغلوطة التي تؤدي لانتشار التعصب، فعلى سبيل الذكر أوضح الفيلم السينمائي الوثائقي **الإسلام مستقبل التسامح** أهمية الحوار ما بين الأديان ودوره في تعزيز فهم الأخر هذا بالإضافة إلي التأكيد على إمكانية إعادة تأهيل الأشخاص المتعصبين وتحويلهم إلي أخرين يقبلوا كافة الآراء المجتمعية وذلك عبر عمليات البحث والتفصيح البطيئة عن المعلومات[29]، وفى ذات الصعيد قدم فيلم **أفضل ألا تقولها** رؤية واقعية للتيارات السياسية التي تتبنى خطابات التعصب وعدم التسامح في قضياها المختلفة كما

[26] مرجع سابق ذكره

[27] مجموعة أدوات السياسات توصيات زيورخ-لندن في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن منع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما على الإنترنت، المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، https://bit.ly/35x2jDN

[28] Online harms: The new legal framework for addressing 'hate speech' in France and in Germany. Osborneclarke. Jun 2020 https://bit.ly/38LIs5H

[29] Islamandthefutureoftolerance. https://bit.ly/3HlHRX9

قدم الفيلم التكتيكات الخطيرة التي يستخدمها اليسار الراديكالي واليمين المتطرف على حد سواء كما أظهر خطورتها على المجتمع[30].

وفى ذات الشأن فإن كثير من القادة الدينيين يلعبوا دورًا هامًا في تعزيز التسامح وتعميق الحوار الديني والقضاء على العنصرية، ولعل توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية ما بين قداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية، وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر خير تجسيد لدور القادة الدينيون والمؤسسات الدينية في تعزيز التسامح والحوار ما بين الأديان إذ تؤكد كافة بنود الوثيقة على قبول الآراء الدينية المختلفة فضلاً عن ضرورة نشر ثقافة التسامح وقبول الأخر وكنجاح للوثيقة والقائمين عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار اليوم الدولي للأخوة الإنسانية ابتداءً من 4 فبراير2021.[31]

وفى هذا السياق تلعب اليونسكو دورًا هامًا في تعزيز التسامح على مستوى العالم ويتجلى هذا الدور بوضوح في دعم أنشطة المجتمع المدني المختلفة الرامية إلي تحقيق التسامح، إذ أنشئت خصيصًا جائزة تمنح لمبادرات الأشخاص ومؤسسات المجتمع المدني الرامية لتعزيز النهج اللاعنيف ومكافحة التعصب فضلاً عن إرساء التسامح[32]، على الجانب الأخر نظمت كثيرًا من مؤسسات المجتمع المدني أنشطة لمكافحة التعصب واللاتسامح وما يربط من صلة وثيق بظواهر قائمة على عدم قبول الأخر، إذ تنظم مؤسسة مجلس حكماء المسلمين كثيرًا من الأنشطة لتدعيم التسامح ونشره ولعل برنامج قوافل السلام كأحد أهم البرامج الرامية إلي تخفيف حدة التوتر الديني إضافة إلي الحد من الصرعات الثقافية القائمة على الدين[33]، هذا ناهيك عن برنامج حوار الشرق والغرب الهادف إلي تعزيز العيش المشترك ما بين الأديان[34].

وعلى هذا النحو نظمت بعض منظمات المجتمع المدني مجموعة من التدريبات والدورات المختلفة بهدف الحد من خطابات الكراهية الموجهة ضد الأقليات العرقية والدينية ووضع سبل إلي مواجهتها بما يمنع حدوث انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان ضد هذه الأقليات وفى هذا الإطار نظمت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان على مدار خمس أيام من 21 لـ 25 ديسمبر 2019 في بالعاصمة القاهرة منتدى صناع السلام في إطار المشروع الذي تنفذه المؤسسة حول تعزيز دور الشباب في السلم والأمن في جنوب البحر المتوسط، وخلال المنتدي الذي شارك فيه 12 شاب من دول عربية وأوروبية وافريقية تم إطلاق مبادرة لتعزيز مكافحة خطابات الكراهية ونشر ثقافة التسامح على وسائل التواصل الاجتماعي، كما تم تحليل أسباب خطابات الكراهية على الأنترنت وانتشارها بالإضافة إلي تنفيذ مجموعة من التدريبات لمكافحة هذه الظاهرة، كما تم أطلاق مبادرة عن تعزيز مكافحة خطابات الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي ضمن أنشطة المنتدي .

[30] NOW AVAILABLE FOR STREAMING. https://bit.ly/3Hkwm2w

[31] وثيقة الأخوة الإنسانية من الإمارات، البيان ، فبراير 2021 https://bit.ly/3qxFxql

[32] جائزة اليونسكو-مادانجيت سنغ لتعزيز التسامح واللاعنف، اليونسكو ، https://bit.ly/3HomkNy

[33] قوافل السلام، مجلس حكماء المسلمين، https://bit.ly/3wRrD3l

[34] حوار الشرق و الغرب، مجلس حكماء المسلمين، https://bit.ly/3CiqK4S

التوصيات : إجراءات إستباقية لأبد منها لتعزيز ثقافة التسامح ودرء التعصب

رغمًا عن الجهود المختلفة التي تقوم بها الحكومات إضافة إلي منظمات المجتمع المدني لمكافحة التعصب وما يرتبط به من ظواهر ذات الصلة والتي تتفق كلها في عامل واحد إلا وهو عدم قبول كافة الآراء والمعتقدات والممارسات والأصوليات العرقية والأثنية للأشخاص المختلفين معانا، وهو ما يسفر عن عواقب وخيمة يتحمل تباعتها الفئات الأكثر ضعفًا بالمجتمعات لاسيما الأقليات العرقية والدينية واللاجئين والمرأة، وبالتالي ولتعزيز التسامح وقبول الأخر بصفة أكثر استدامة في المجتمعات توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:-

إلي حكومات الدول ضرورة وضع مناهج تعليمية للأطفال لتربيتهم على تقبل الأفكار، فضلاً عن صياغة القوانين المختلفة بآلياتها المتنوعة والهادفة بالنهاية إلي رصد ومكافحة مظاهر اللاتسامح مع ضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب، هذا بالإضافة إلي ضرورة التوقف عن ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان بناء على عدم التسامح مع آرائهم السياسية.

إلي منظمات المجتمع المدني ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للتدريبات المختلفة الهادفة إلي تعزيز التسامح من خلال التعليم والتربية، وهو ما يسهم في الحد من مظاهر التنميط والوصم والإهانات والدعابات العنصرية في المجتمعات المحلية.

إلي القادة الدينيين والمؤسسات الروحية ضرورة الاهتمام بشكل عاجل بتعزيز الحوار ما بين الأديان مع إزالة كافة الأفكار المغلوطة والدخيل عليها، هذا بالإضافة إلي تعميق قيم الحوار والتسامح في المجتمعات التي تعاني من توتر ديني.

إلي أصحاب الرأي والفنانين ضرورة إنتاج مزيد من الأعمال الفنية التي تناقش ظاهرة التعصب وعواقبها على المجتمع مع توضيح كيفية التخلص منها يأتي هذا في صور أعمال درامية مختلفة.

إلي وسائل الإعلام ضرورة التوقف عن استخدام المفردات والمصطلحات المسيئة التي تأجج التعصب داخل المجتمع فضلاً عن تنظيم الحملات الدعائية والإعلامية التي تدعو إلي قبول الأخر على نحو كبير.